المصـــدر : الرياض
التـــاريخ : 25-02-2007
الصفحـات : 38
العـــدد : 14125
المسلسل : 281

برأس مال قدره ٣ مليارات دولار

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تبدأ أعمالها رسمياً في جدة

جدة - سالم مريشيد
وحورية الجوهر:

أوضح معالي وزير المالية الدكتور ابراهيم العساف ان المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعد المؤسسة الخامسة ضمن منظومة البنك الإسلامي للتنمية وتمت بناء على أقتراح من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عندما كان وليا للعهد طرحه بالقمة الاسلامية في بتروجايا بماليزيا وتمت متابعته بالقمة الاستثنائية التي عقدت بمكة المكرمة العام الماضي ومن قبل مجلس محافظي البنك للتنمية حتى تم التوصول اليوم الى الموافقة النهائية على إنشاء هذه المؤسسة.

وقال معاليه في لقاء صحفي أمس عقب اختتام الاجتماع الاول للمؤسسة ،تم خلال الاجتماع الموافقة على اللوائح الخاصة بالنظام الداخلي ولائحة اجراءات الجمعية العامة ولائحة انتخاب اعضاء مجلس الادارة وقواعد اجراءات مجلس الادارة بالمؤسسة حيث تم انتخاب عشرة اعضاء لمجلس ادارة المؤسسة خمسة منهم يمثلون البنك الاسلامي للتنمية وواحد يمثل الدولة الاكبر في المؤسسة وهي المملكة العربية السعودية وثلاثة أنتخبوا من قبل ثلاث مجموعات من الدول بالاضافة الى عضو آخر انتخب من قبل المؤسسات المالية المؤسسة في هذه المؤسسة الجديدة.

وأشار معاليه إلى ان هناك عبئاً كبيراً على مجلس الادارة للإعداد لبداية العمل والذي سيعرض على اجتماع الجمعية العامة القادم في داكارمشيرا الى أن رأسمال المؤسسة المصرح به هو ٣٠٠٠ مليون دولار

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 25-02-2007 العـــدد : 14125
الصفحـات : 38 المسلسل : 281

والمدفوع ٥٠٠ مليون دولار. وعبر معالي وزير المالية عن اعتزازه وجميع المشاركين في الاجتماع بالاداء المميز للبنك الاسلامي للتنمية بفضل الجهود التي يبذلها العاملون في البنك وفي مقدمتهم رئيس البنك الدكتور احمد محمد علي.

وقال معاليه «تم عقد اجتماع آخر اليوم بمقر البنك الاسلامي جرى خلاله مداولات بين الدول الاعضاء حول ماتقرر في القمة الاسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة لإنشاء صندوق لمعالجة الفقر من خلال عدد من النشاطات سواء التعليم او الصحة للقضاء على الامراض المستعصية مثل الايدز والملاريا وغيرهما واستخدام التنمية البشرية خاصة دور المرأة في هذه التنمية والقضاء على الفقر».

وافاد معاليه ان مداولات الاجتماع كانت جيدة وهناك حماس كبير من الدول الاعضاء وسيستثمر بها مجلس ادارة البنك عند بحث الخطوات القادمة لتأسيس انشاء صندوق مكافحة الفقر مشيرا الى ان فخامة الرئيس السنغالي عبدالله واد يتابع الموضوع بحكم رئاسة السنغال لمنظمة المؤتمر الاسلامي ورئاسة مجلس المحافظين للبنك وذلك لحث الدول على المساهمة في هذا الصندوق ليكون صندوق تضامن.

وأبان أن المملكة العربية السعودية أعلنت عن مساهمة في هذا الصندوق بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين والتي تقضي بالاستعجال في انشاء الصندوق بمشاركة كل الدول الاعضاء حتى ولو كانت بعض المشاركات ضئيلة جدا وذلك تعبيرا عن التضامن والعمل المشترك.

وبين معاليه ان هناك خصوصية إيجابية للصندوق خاصة فيما يتعلق بالاستفادة من الزكاة في تمويل الصندوق والاستفادة من الاوقاف في الاعمال الخيرية الاسلامية للمساهمة في هذا الصندوق والتي ستساعد في تحقيق اهداف الصندوق. وأوضح معالي الدكتور إبراهيم العساف ان المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة معنية بالتبادل التجاري وهناك مؤسسات تعنى بالجوانب الأخرى من التعاون الإقتصادي مبيناً ان القطاع الخاص مساهم رئيس في هذه المؤسسة حيث تم انتخاب عبدالله كامل عضواً في مجلس الإدارة ليمثل القطاع الخاص.

وبين ان موارد صندوق مكافحة الفقر لا تتمكن من تحقيق خفض الديون لبعض الدول الأعضاء ولكن هناك مبادرات أخرى لتخفيض الديون سواء كانت للدول الإسلامية أو الدول الأخرى مشيراً إلى ان المملكة العربية السعودية سبق وان أعلنت عن تخفيض قدره ٦ آلاف مليون دولار لديون الدول الإسلامية أعلنت في مؤتمر القمة الإسلامية في داكار عام ١٩٩٠م وكذلك العمل المستمر بالتنسيق مع المؤسسات الدولية لتخفيف أعباء ديون الدول الفقيرة.

وقال «ان الاحصائيات تشير إلى ان ٤٠٠ مليون من البشر يقعون تحت خط الفقر المدقع بالدول الإسلامية وان صندوق الفقر صندوق تضامني وليس الزامياً وسينظر في جميع الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية واعداد دراسات التي من الممكن الاستفادة منها للدول الإسلامية بالتركيز على الدول الفقيرة».

ومن جهته، أوضح رئيس البنك الإسلامي للتنمية خلال اللقاء الصحفي ان صندوق مكافحة الفقر يسعى إلى جمع ١٠ مليار دولارات بدخل سنوي في حدود ٥٠٠ مليون دولار مشيراً إلى ان الصندوق يتطلع إلى أي مبالغ لتكون نواة في استقطاب أموال أخرى إضافية.

ومن جهته، أكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفيسور اكمل الدين احسان اوغلي خلال اللقاء الصحفي ان صندوق مكافحة الفقر يساهم بطريقة غير مباشرة في تنمية عملية التجارة بين الدول الأعضاء مشيراً إلى ان عملية النمو والتقدم الاجتماعي عملية متكاملة.

يشار ان مجلس محافظي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أختتم الاجتماع الأول للجمعية العامة للمؤسسة الذي عقد امس السبت بمدينة جدة.

وقد شارك في الاجتماع ممثلو ٥٢ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، من وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط، ورؤساء البنوك والمؤسسات المالية المساهمة، وذلك للإعلان عن بدء أعمال المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC، والتي سيكون مقرها الرئيس بمدينة جدة.

وقد ألقى في بداية الاجتماع معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة كلمة عبر خلالها عن أجزل الشكر والتقدير لحكومة المملكة العربية السعودية لاستضافتها هذا الاجتماع، وأكد أن الحرص الذي أبدته الدول الأعضاء في إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إنما يعبر عن رغبة الأمة في أن يكون لتنمية التجارة نصيب أكبر من الاهتمام في عالمنا الإسلامي، واقترح انتخاب معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن المملكة العربية السعودية، رئيسا للاجتماع، خلفاً لمعالي الأستاذ عبد الله دبوب وزير الدولة وزير المالية رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، الذي لم يتمكن من الحضور، وقد وافق كافة المشاركين بالإجماع على إسناد رئاسة الاجتماع لمعالي الدكتور العساف.

وألقى بعد ذلك معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف كلمة عبر في بدايتها عن شكره وتقديره للثقة التي أولاها إليه المجتمعون بانتخابه رئيساً للاجتماع، ونقل للمشاركين تحيات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 25-02-2007 العـــدد : 14125
الصفحـات : 38 المسلسل : 281

وتمنياتهما للاجتماع بكل النجاح والتوفيق، كما أكد على أهمية تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في البنك ونوه بالحرص والعناية التي أولاها البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء منذ تأسيسه، وأن إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة يأتي تتويجا لجهود البنك في هذا المجال، وترجمة عملية للمبادرة الكريمة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله في القمة الإسلامية العاشرة التي عقدت في ماليزيا في أكتوبر ٢٠٠٣، وباركتها القمة الإسلامية الطارئة التي عقدت في مكة المكرمة في ذي القعدة ١٤٢٦هـ (ديسمبر ٢٠٠٥م)، واتساقاً مع اقتراح دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تقدمت به خلال الاجتماع السنوي (٢٩) لمجلس محافظي البنك الذي عقد في طهران في شهر شعبان ١٤٢٥هـ (سبتمبر ٢٠٠٤). وأن هذه المؤسسة تهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال توفير التمويل اللازم للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على ذلك، ولرفع نسبة التبادل التجاري بين تلك الدول من مستواه الحالي الذي لا يتجاوز ١٤٪ ليصل بمشيئة الله إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١٥م، حسب ما جاء في برنامج العمل العشري الذي أقرته القمة الإسلامية الطارئة التي عقدت في مكة المكرمة كما أكد الدكتور العساف على أهمية تعاون المؤسسة الوليدة مع مؤسسات ومصادر التمويل الأخرى في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأكد استمرار دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما فيها هذه المؤسسة الجديدة، انطلاقاً من استراتيجية المملكة العربية السعودية الثابتة في دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وحث بقية الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على اتفاقية التأسيس للمسارعة بالانضمام للمؤسسة حتى يجني الجميع ثمار هذا العمل الإسلامي المشترك، وختم كلمته بتوجيه الشكر للبنك الإسلامي للتنمية لاهتمامه وحرصه على البدء في أعمال المؤسسة بأسرع وقت ممكن.

وتحدث بعد ذلك معالي الدكتور احمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي أكد أن الإسراع في قيام هذه المؤسسة يأتي انطلاقاً من حرص واهتمام البنك بتنفيذ قرارات القمة الإسلامية الطارئة التي عقدت في مكة المكرمة. وأن إجراءات التأسيس لمؤسسات دولية مماثلة تستغرق عادة سنوات، لكن السرعة التي تم بها إنشاء هذه المؤسسة يدل على حرص الجميع على تنفيذ قرارات القمة الإسلامية الطارئة وتحويلها إلى أفعال، وأثنى على مبادرة خادم الحرمين الشريفين التي كان لها الفضل في تأسيس هذه المؤسسة، وتوجه بالشكر لمعالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو لمتابعته واهتمامه، وأكد العزم على تغيير الوضع القائم من المستوى المتدني للتبادل التجاري، وتوجه بالشكر والتقدير للجمهورية التركية التي ترأس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) والتي يرأسها منذ تأسيسها ويحضر كافة اجتماعاتها فخامة رئيس الجمهورية التركية، مما كان له أطيب الأثر في تفعيل قرارات اللجنة وإنجاحها، و أكد الحاجة إلى وجود إرادة سياسية للحد من العوائق التي تحول دون تنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. وتوجه بالشكر لأعضاء المؤسسة الذين وقعوا اتفاقية تأسيسها والبالغ عددهم حتى تاريخه ٥٥ عضواً، منهم (٤٧) دولة وثماني مؤسسات مالية، وصادق عليها (٢١) دولة، داعياً بقية الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على اتفاقية التأسيس للمسارعة بذلك.

وأشار المتحدثون خلال الاجتماع إلى الأهداف الأساسية التي لأجلها تم إنشاء هذه المؤسسة، وأهمية تحقيق هذه الأهداف والمتمثلة في:

* تخفيف الأعباء الاقتصادية ومحاربة الفقر في الدول الأعضاء الأقل نمواً.
* توفير المزيد من الموارد للبنك الإسلامي للتنمية لتمويل الصادرات والاستثمارات.
* توفير الضمانات الضرورية للمساعدة على تعزيز وتوسيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
* تفعيل الأثر التنموي لعمليات تمويل التجارة.
* تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الصادرات.
* تحقيق أهداف البنك في مجالات التنمية.

وقد صدر في ختام الاجتماع جملة من القرارات الهامة من أبرزها الموافقة على النظام الداخلي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ولائحة إجراءات الجمعية العامة للمؤسسة، ولائحة انتخاب أعضاء مجلس إدارتها وقواعد وإجراءات المجلس، كما تم انتخاب ممثل الجمهورية الإندونيسية في الجمعية العامة للمؤسسة نائباً لرئيس الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حتى نهاية الاجتماع السنوي الثاني للمؤسسة، وانتخاب كل من السيد علي حمدان أحمد (المجموعة العربية) والسيد تنسيري عز الدين بن ذالي (المجموعة الآسيوية)، والسيد أداما سال (المجموعة الأفريقية)، والشيخ صالح عبد الله كامل (المؤسسات المالية الأعضاء)، كأعضاء في مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

كما تقرر عقد الاجتماع السنوي الثاني للجمعية العامة للمؤسسة بالتزامن مع الاجتماع السنوي (٣٢) لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية المقرر عقده بمشيئة الله في داكار عاصمة جمهورية السنغال خلال الفترة من ١٢ - ١٣ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ الموافق (٢٩-٣٠ مايو ٢٠٠٧م).